

رسائل إلى المحرر

نقيب الصحافة و«السطو» المزعوم

لفتني في «الأخبار»، في العدد الصادر نهار الإثنين 2015/6/8، مقال يتناولني (...) انجازاتي المهنية من شهادات وأبحاث وممارسة ومؤلفات ومراكز أكاديمية لست بحاجة لتعدادها، وسلوكي الاجتماعي وصفاتي الأخلاقية يُسال عنها من عايشني طوال عمر من الزمن، ومنهم جزء يسير من اهل الصحافة على سبيل المثال لا الحصر. لذا أسف الا يكون المقال قد أصاب الهدف الذي يبتغيه.

أضحكتني، بقدر ما أحرزنتني، عملية «السطو الثقافي» التي تطرق لها كاتب المقال في الكتابين المشار اليهما . «فالسطو» المزعوم يتعلق بحدث تاريخي لصور عن مجازر جبل لبنان إبان الحرب العالمية الأولى والتي مر عليها أكثر من مئة عام وهي موثقة كتابة وصوراً منشورة، على القضاء الذي يحترم البت في الملكية الفكرية لها.

من ناحية أخرى استدعى مضمون كتابي مكتوباً اعتراضياً من السفير التركي في لبنان على ما وصفته «إبادة» طالباً مني العودة الى مذكرات مرتكبيها، فمن هنا الحملة الموجهة من البعض في هذا الموضوع.

أخيراً وليس آخراً، فقد تساءلت كما العديد من القراء عن علاقة «إخراجات القيد» المتعلقة بوضعي العائلي بالموضوع المثار، وقد يكون ربما لزيادة «الفضائح» المكتشفة وتنوير الرأي العام حول المستوى العلمي والثقافي كما الاخلاقي لنقيب الاطباء وربما تلك من المهمات المجانية والجريئة لبعض الاعلاميين. ويهدف زيادة معلوماته والتخفيف من تحرياته، أود القول انني كنت عازباً طوال حياتي لأسباب عائلية بعد أن طالت المنية والسدي في سن مبكرة وأنا كبير أخوتي الخمسة. وقد تزوجت منذ سنتين حسب سنة الطبيعة ووفقاً للقوانين البنانية السارية الى حين.

معذرة إذا أرغمت الكلام عن وضع شخصي لا يخص غيري وذلك لتصويب كلام الناس والقراء الذين من أجلهم ولخدمتهم صبح هذا الرد مع احترامي .

نقيب الاطباء
البروفسور أنطوان البستاني

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

حسم التمديد أو التعيين قبل 7 آب لا 22 أيلول

مهلة البحث السياسي
عن حل لازمة قيادة
الجيش ليست مفتوحة.
بل تنتهي قبل 7 آب.
موعد التمديد لرئيس
الاركان. وإمام القوى
السياسية اسابيع معدودة
لبت هذا الملف بعد
استكمال عناصره

هيام القصيفي

ثمة خطأ سياسي وعسكري شائع هذه الأيام، يردده السياسيون الذين يتحدثون في ملف التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي، وهو ان الوقت لا يزال متاحاً حتى 23 ايلول للمزيد من الاتصالات لحسم توجهات القوى السياسية، سواء لجهة التمديد، او تعيين خلف لقائد الجيش.

قال وزير الدفاع سمير مقبل هذا الكلام، وكزت سبحة الذين أعادوه مراراً وتكراراً، رداً على مطالبة رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون بطرح بند التعيينات الامنية في مجلس الوزراء من دون تأخير، لكن حقيقة الامر ان المهلة غير مفتوحة الى 23 ايلول، وأن القوى السياسية امام امتحان قريب، بعدما مرّ قطوع 4 حزيران، لكن ليس على خير، بل بالتمديد للمدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء ابراهيم بصبوص، بدلاً من اللجوء الى التعيينات الامنية دفعة واحدة، او ترك بصبوص يتقاعد ليحل محله الضابط الأعلى رتبة.

فالواقع ان المهلة الفعلية لحسم موضوع التمديد او التعيين في قيادة الجيش، وبخلاف اعتقاد السياسيين، تنتهي في 7 آب المقبل، اي مع انتهاء ولاية رئيس الاركان اللواء وليد سلمان. وتذكيراً، فان وزير الدفاع السابق فايز غصن،

تقرير

3 رجال أعمال على اللائحة الأميركية السوداء

آمال خليل

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية إدراج ثلاثة رجال أعمال لبنانيين وشركتين مرتبطتين بهم على اللائحة السوداء بذريعة أنهم يشكلون جزءاً من شبكة دعم لـ «حزب الله» وواجهته لنشاطاته في لبنان والعراق. وفرضت الخزانة تجميداً للممتلكات وقيوداً على ممارسة النشاطات الاقتصادية على أدهم طباجة ومجموعة «الإنماء» التي يمتلكها، وعلى حسين علي فاعور وشركته Car Care center، وقاسم حجيج. ولفتت الوزارة في بيان إلى أن طباجة عضو في «حزب الله» وأن الحزب يستخدم شركة «الإنماء» للاستثمار كواجهة لنشاطاته، مشيرة إلى أنها من «أنجح المجموعات العاملة في المجال العقاري منذ التسعينيات».

وعشية عيد الجيش في الأول من آب عام 2013، أصدر قرارين معاً بتأجيل تسريح قهوجي حتى 22 ايلول 2015، وتأجيل تسريح سلمان حتى 7 آب عام 2015 ضمناً.

وجاءت توقيت القرار الذي اتخذ في حينه ابان وجود رئيس الجمهورية ميشال سليمان وبدعمه، قبل انتهاء ولاية رئيس الاركان، لا قائد الجيش. في السياسة، كان الهدف دمج قرارى تأجيل التسريح لاعتبارات سياسية تتعلق بوضع رئيس الاركان (الدرزي) وعدم التفريط بموقعه، اضافة الى تأييد الرئيس نبيه بري وحزب الله والمستقبل والنائب وليد جنبلاط حينها للتمديد لقائد الجيش، الامر الذي ايده ايضا النائب سليمان فرنجية، ما انتج صيغة السلة الواحدة، برغم معارضة عون حينها. وادارياً وعسكرياً، كان لا بد من التمديد لقائد الجيش ورئيس الاركان معاً، عشية انتهاء ولاية سلمان لاعتبارات تتعلق بإدارة المؤسسة العسكرية ووضع المجلس العسكري.

لهذه الاعتبارات نفسها، وبعد اقل من سنتين على التمديد الاول، لا يمكن ترك وضع قائد الجيش ورئيس الاركان معلقاً حتى 23 ايلول. وخلافاً للحملة السياسية التي روجت للموعد المذكور، تحت ستار اعطاء المزيد من الوقت لاستكمال الاتصالات السياسية، فان القوى المعنية امام مهلة لا تتعدى الاسابيع المعدودة، لحسم خيار التمديد او التعيين.



**القوى المعنية أمام
مهلة لا تتعدى
الاسابيع لحسم خيار
التمديد او التعيين**



فوضع المجلس العسكري اليوم لا يحتمل الفراغ، إذ بحسب قانون الدفاع، يتألف المجلس من قائد الجيش رئيساً، ورئيس الاركان نائباً للرئيس، والاعضاء: المدير العام للإدارة، والمفتش العام، والامين العام للمجلس الاعلى للدفاع، وضابط عام يعين عضواً بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير الدفاع الوطني، بعد استطلاع رأي قائد الجيش.

وحالياً، لا يوجد في المجلس العسكري سوى قائد الجيش، ورئيس الاركان، والامين العام للمجلس الاعلى للدفاع، وهو أيضاً ممدد له بقرار من وزير الدفاع، في شباط الماضي، لسنة اشهر فقط. تنتهي ايضاً في آب. وبحسب القانون «لا يكون اجتماع المجلس قانونياً الا بحضور خمسة أعضاء. وتصدر قرارات المجلس العسكري بالاكثرية، وعند تعادل الاصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً، ويتولى رئيس الاركان رئاسة المجلس العسكري في حال غياب الرئيس». ما يعني ان عدم التمديد لسلمان وخير (في ظل غياب الاعضاء الثلاثة، الشيعي والكاثوليكي والارثوذكسي) سيقضي المجلس العسكري فارغاً، الا من قائد الجيش وحده، من دون أي بديل عنه، لا في قيادة الجيش، ولا في المجلس العسكري، الذي تناط به مجموعة من الصلاحيات، التي لا يستطيع الجيش العمل من دونها.

هذا ادارياً، اما عملياً وسياسياً، ففي ظل الازمة المستحكمة بالحكومة بين عون والمؤيدين لمطالبه من جهة، ومعارضيه من جهة أخرى، لا يمكن لأي طرف ان يقدم على التمديد لسلمان وحده قبل انتهاء ولايته في آب المقبل، من دون ان يكون الاتفاق السياسي شاملاً التمديد عشية الاول من آب ايضاً لقهوجي.

اذ لا يعقل في خضم حملة الضغط التي يقوم بها عون، ان يمدد وزير الداخلية ووزير الدفاع المسؤولين امنيين، سني في قوى الامن، ودرزي في الجيش، ويترك موقع قيادة الجيش الماروني معلقاً، حتى 22

يعمل مع طباجة ويساعد في فتح حسابات مصرفية للحزب»، ويستثمر في البنى التحتية التي يقيمها الحزب في لبنان والعراق». وأشار البيان إلى أن فاعور أيضاً عضو في وحدة اسمها «الجهاد الإسلامي»، ومهمتها «تنفيذ عمليات الحزب الخارجية». ولفت إلى أن شركة Car Care center توفر للحزب حاجته من الآليات، وأن فاعور «عمل أخيراً مع طباجة في إدارة مشاريع نفطية وإنشائية في العراق».

وكانت الوزارة قد فرضت، في شباط الفائت، عقوبات مماثلة على أربعة جنوبيين يعملون في نيجيريا، واصفة إياهم بأنهم «شبكة لدعم الحزب في نيجيريا».

من جهة أخرى، بعد أيام قليلة على إطلاق الخارجية الأميركية تحذيراً للرعيا الأميركيين بتجنب السفر



**السفارة الأميركية
تطمئن إلى جاهزية
المستشفيات!**



وأن «علاقة طباجة بقيادة حزب الله سمحت للمجموعة بالاحتكار في مجال عملها في ضاحية بيروت الجنوبية وفي جنوب لبنان». وأشارت إلى أن المجموعة «فازت أخيراً بعقود بناء ونفط في العراق، وهي توفر دعماً مالياً وتنظيماً لبنية حزب الله التحتية». وأوضح البيان أن «حجيج

ايلول المقبل، في انتظار استكمال الاتصالات حوله، كما لا يمكن ايضاً ان يجري التمديد لرئيس الاركان وحده، والارجح لمدة سنتين، فيما يبقى موقع قائد الجيش واقفاً تحت التجاذبات السياسية، التي تضع الجيش امام المزيد من الضغوط داخل صفوفه، لأن عون لن يتراجع

إلى لبنان بشكل كامل، جال وفد أمني تابع للسفارة الأميركية في بيروت على عدد من مستشفيات بيروت، خصوصاً في ضواحيها الشرقية. وارتكز الاستطلاع على نسبة جاهزية أقسامها، ولا سيما الطوارئ، لاستقبال الحالات المرضية في حال حدوث طارئ ما. واستفسر الوفد عن التجهيزات المتوافرة وكمية الطواقم الطبية ونوعيتها. وحاول الوفد تبرير الجولة بأنها «تقع ضمن الإجراءات الروتينية التي تقوم بها الدولة الأميركية لحماية رعاياها في الأماكن التي تشهد توترات أمنية»، وهو ما تقوم به على سبيل المثال بعثات الأمم المتحدة، ومنها قوات اليونيفيل، التي تجري بشكل دوري تدريبات على الإخلاء والتجمع والترحيل في حال حدوث طارئ.